أثر الأزمة المالية العالمية على مفاوضات تغير المناخ*

إعداد : حبيب معلوف

بمناسبة انعقاد المنتدى الثالث للشباب الاورو-متوسطي في لبنان تحت عنوان "تأثير الأزمة المالية العالمية على مستقبل الشباب في المنطقة الاورو- متوسطية"، أسئلة كثيرة تطرح حول مدى تأثير الأزمة المالية على المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ العالمي ، تلك القضية التي باتت هما عالميا ، والتي يتحمل مسؤوليتها الجميع ، وان بشكل متفاوت. فما العلاقة التي تجمع قضية الازمة المالية بمستقبل ومصير قضية تغير المناخ في العالم؟ واين تتداخل وتتقاطع الأزمتان المالية والمناخية؟ وما انعكاسهما على عنصر الشباب تحديدا؟ وهل صحيح ان الالتزام بمتطلبات التخفيف من الانبعاثات المسببة لتغير المناخ ، تتطلب الكثير من التضحيات في اساليب العيش والرفاهية؟ وما مدى استعداد الشباب على "التضحية" لإنقاذ الكوكب؟
تنقسم الآراء بشكل كبير حول مدى تأثير الأزمة المالية على مفاوضات تغير المناخ، ففيما يؤكد البعض ان هذه الازمة العالمية ستشكل السبب الاكبر لفشل مؤتمر تغير المناخ الذي سينعقد نهاية هذا العام في كوبنهاغن، يراهن البعض الآخر على إمكانية تحويل هذه الأزمة الى "فرصة" للتغير في الأنظمة الاقتصادية المسيطرة والقيام بمحاولة جدية لانقاذ المناخ والاقتصاد العالمي معا.

المحاور الرئيسية الخمسة:

تتمحور مفاوضات المناخ العالمية حول خمس محاور رئيسية، هي ايجاد "رؤية مشتركة" للخروج بحل، وايجاد السبل للتخفيف من الانبعاثات المسببة للظاهرة، وكيفية التكيف معها، ونقل التكنولوجيا البديلة والملائمة، وتمويل كل هذه الاجراءات المطلوبة... وهذا يعني في الحصيلة ان مسألة "التمويل" هي المسألة المركزية في هذه المفاوضات، كما في كل الدورات الرسمية ال15 التي سبقتها منذ تم وضع الاتفاقية الاطارية العام 1992... ولاسيما مسألة من يتحمل الكلفة الأكبر وكيف ستحصّل.
والمعلوم ان القطاع الأساسي الذي يعتمد عليه للتحكم بهذه الظاهرة، كما للتحكم بوجهة الاقتصاد العالمي، هو قطاع الطاقة، فما هو المرتقب حول هذا القطاع في الفترة المقبلة؟ وفقا للوكالة الدولية للطاقة، فإن الطلب على الطاقة سيزيد عالميا بنسبة 55 في المئة بحلول عام 2030. وستتطلب البنية الأساسية لإمدادات الطاقة على صعيد العالم استثمارات يبلغ مجموعها 22 تريليون دولار، تستأثر البلدان النامية بنصفها تقريبا... وهي استثمارات في غالبها في مصادر الطاقة الاحفورية المتهمة الرئيسية بالتسبب

بظاهرة تغير المناخ، طالما ان الفحم والنفط ومشتقاته لن ينضبوا في ال30 سنة القادمة على الاقل.

الاجراءات المطلوبة وكلفتها:

ويتوقع العديد من خبراء الاقتصاد أن الإجراءات المفترض اتخاذها لمواجهة تغير المناخ ستكون باهظة التكلفة، وذات عواقب وخيمة على الاقتصاديات العالمية كافة. غير أن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وجد أن الإجراءات الخاصة بتخفيف انبعاث الغازات المسببة لتغير المناخ لن تقلص نمو الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030 ، إلا بمقدار ثلاث نقاط مئوية على أكثر تقدير، خلال العشرين عامًا.
وبالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك ضرورة لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية من أجل تقليص انبعاث الغازات والتكيف مع آثار تغير المناخ.
وقد خلص تقرير التنمية البشرية لعام 2007 ، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أنه ثمة حاجة إلى تقديم تمويل إضافي لعملية التكيف بين 86 الى 109 بليون دولار بحلول عام 2016 ، من خلال تحويلات من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة، في وقت قيّم البنك الدولي نفقات "التكيف" (وحدها) مع التغيرات المناخية بما بين 10 و 40 مليار دولار سنويا. اما التحالف الدولي للمنظمات غير الحكومية المعنية بالموضوع فقد طالب البلدان الصناعية بما يقارب 160 مليار دولار سنويا، حتى العام 2017 ،من ضمنها 56 مليار دولار أميركي في السنة لانشطة التكيف. مع العلم ان فريق الخبراء الذي اجتمع الاسبوع الماضي في جنيف تحضيرا لكوبنهاغن، اقترح توفير ميزانية سنوية تترواح بين 340 و 580 بليون دولار، وهي توازي ثلاثة اضعاف الميزانية لتنفيذ اتفاق الامم المتحدة الاطاري لتغير المناخ. وقد اكد الخبراء ان التأخير في التعامل مع هذه الظاهرة سيؤدي الى زيادة التكاليف بصورة درامية قد تصل إلى أكثر من 5 في المئة من قيمة الناتج المحلي الاجمالي للعالم.

"التمويل" من أين؟

ولكن السؤال الذي يطرح ايضا: من اين الحصول على هذا التمويل؟
صاغ فريق العمل المعني بهذه المسألة في الاجتماعات التحضيرية التي عقدت في بون (المانيا) في الاسبوع الاول من شهر نيسان /ابريل 2009 مقترحات عدة للحصول موارد مالية اضافية اهمها: تحصيل اشتراكات مقررة من الاموال العامة، وتوليد اموال من ما تسميه "آليات السوق"، وفرض رسوم على المعاملات الدولية...
وفي وقت يعتبر البعض ان المراهنة على التمويل من "آليات السوق"، اقتراح قديم لم ينجح منذ إقرار الاتفاقة الإطارية من العام 1992، يراهن البعض الآخر على نجاح اقتراحات أكثر واقعية واقل غموضا مثل فرض تحديد رسوم على الانبعاثات تقدر

بدولارين لكل طن إصدارات من ثاني أكسيد الكربون، بطريقة تتناسب ومستوى التنمية لكل بلد. وهو ما سيسمح بتجميع حوالي 48،5 مليار دولار سنويا، كما ورد في الاقتراح السويسري على سبيل المثال.
ويقترح البعض السماح بحصة من إصدارات غاز ثاني أكسيد الكربون بالنسبة لكل بلد تقدر ب 1،5 طن لكل مواطن. هذه الحصة تتناسب مع نسبة الإصدارات في العالم التي تشير دراسات منظمة الأمم المتحدة الى ضرورة عدم تجاوزها من هنا حتى نهاية القرن، إذا ما رغبت البشرية في تجنب حدوث كارثة مناخية.
أما الدول النامية التي لا تتجاوز نسبة الإصدارات فيها 1،5 طن بالنسبة للفرد فتعفى من دفع الرسوم تماما. في حين أن الدول التي تتجاوز هذه النسبة عليها دفع الرسوم بشكل يتناسب مع النسبة الزائدة، لأن هذا النظام يرتكز على المبدأ القائل بأن "المتسبب في التلوث هو الذي عليه أن يدفع الثمن". ويقترح البعض الاخر تخصيص حصص من هذه الرسوم للمشاريع التي تقام في نفس البلد. إذ يمكن للدول النامية أن تحتفظ بنسبة قد تصل حتى حدود 85%، بينما تكتفي الدول المتقدمة بنسبة تصل الى حدود 40%.
أما البقية من هذه الرسوم فتودع في صندوق دولي يسهر على تمويل مشاريع الوقاية والحماية من تأثيرات التغيرات المناخية في الدول ذات الدخل المحدود.
وقد اعتبر هذا النموذج المقترح الأقرب إلى تحقيق نوع من التوازن بين التزامات الدول الصناعية والدول النامية في نفس الوقت، مع العلم انه لا يأخذ بالاعتبار التراكم التاريخي للظاهرة، ومسؤولية البلدان الصناعية التاريخية الأكبر في المعالجة وفي التمويل، التي يمكن أن تأتي تحت عنوان "دفع التعويضات" عن المرحلة السابقة. وكان الإتحاد الأوروبي قد تقدم باقتراحات للتمويل تعتمد على المضاربة في شراء شهادات السماح بكميات إصدار إضافية.

الأزمة ونقص الموارد:

وإذ ليس هناك نهاية قريبة في الأفق للأزمة المالية العالمية الحالية على ما يبدو، كما لا يـمكن التنبـؤ بالآثار المترتـبة عن هذه الأزمة، لاسيما فيما يتعلّـق بتأثيرها على الموارد الطبيعية، يمكن القول مجددا أن الوقت قد حان لإعادة النظر في مفهوم التنمية او نظرية "النمو المستمر" التي يدعو إليها البعض. والسؤال الذي بقي خارج التداول والمسكوت عنه في الخطاب الاقتصادي العالمي السائد: ما هو تأثير الأزمة المالية على البيئة وعلى الموارد الطبيعية تحديدا؟ من المعلوم ان النقص في الموارد البيئية يتسبب بتأثيرات اقتصادية خطيرة، حيث أن الموارد الطبيعية ضرورية في بداية كل سلسلة إنتاج. والضغط الحاصل على الموارد هو القوة الدافعة التي أدّت إلى الأزمة العالمية والتي بدأت مع أزمة الرّهن العقاري في الولايات المتحدة. يقول بعض الخبراء ان هذا الانهيار كان لا مفرّ منه، حيث أن النّقص في الموارد يؤدّي إلى ما يُسمـى بالركود. في كل يوم ترتفع أسعار المواد وتسقط قيمة

الاستثمارات الطويلة الأجل. هناك ضغط من كلا الطرفين، و هذا بالضبط ما حدث في الولايات المتحدة: المنازل كانت مثقلة بعدّة قروض عقارية، ثم ارتفعت أسعار النفط ومعها ارتفعت كلفة قيادة السيارة إلى مكان العمل وشراء المواد الغذائية... كل هذا أدّى إلى عدم مقدرة الكثيرين على سداد قروضهم العقارية، وفي نفس الوقت، أدّى إلى انخفاض قيمة المنازل.

هل الأزمة فرصة؟

أما ما هو تأثير الأزمة على المفاوضات الجارية من اجل تغير المناخ؟ لا يمكن القول ان هذه الأزمة يمكن ان تشكل فرصة، لكن من الصعب التكهن في أي اتجاه ستهب الرياح. الأمور كما تظهر الآن، وخاصة في ضوء الأزمة المالية، تدعو الى التشاؤم، فمع ندرة الموارد المالية، سيصبح من الصعب إيجاد الحلول. فإن هبوطاً حادّاً في استخدام الموارد الطبيعية في مجالات اقتصادية، خاصة بسبب الأزمة المالية، لن يكون حلاً بحدّ ذاته. وتدل الاتجاهات الحالية في استخدامنا للموارد الطبيعية، انها ستؤدّي إلى تخريب اقتصاداتنا أكثر وأكثر، إذا لم نُـغيِّر أساليبنا. ويتوقع خبراء الاقتصاد البيئي ، أن تهيمن على القرن الحادي والعشرين مسألة واحدة، هي نقص الموارد الطبيعية. ولقد شهدنا بالفعل إلى أين يُمكن أن يؤدّي ذلك في أماكن، مثل هايتي أو دارفور.
تقوم البشرية باستهلاك الموارد الطبيعية بصورة أسرع على الدوام. وفي الوقت الحالي، تُستخدم هذه الموارد بسرعة تزيد 30% عن الوقت الذي تحتاجه هذه الموارد لتستطيع تجديد نفسها. قبل 45 عاماً، كانت البشرية تستهلك النصف فقط ممّا تستطيع الأرض أن تُـعيد إنتاجه. وتشير التوقـعات المُـعتدلة للأمم المتحدة إلى أنّه إذا لم نُغيّر نهجنا في طريقة استغلال الموارد الطبيعية، فإن "طبعة القدم الإيكولوجية" (بحسب تعبير الخبير السويسري ماتيس فاكيرناغل) ستكون قد نمَت بمعدّل ضعفي طاقة الأرض البيولوجية على التحمل بحلول عام 2050. وإذا لم نتحكم بأعمالنا الاستهلاكية، فسنواجه انهيارا بيئياً عاجلا أو آجلا. والسؤال الذي يطرح على البلدان الصناعية المتقدمة تحديدا: هل يمكن الرهان على تغيير ايجابي في طريقة عيش الناس وفي سلوكياتهم (من حيث الترفيه) عبر التقليل من استخدام الطائرات للسفر وكذلك التقليل من استخدام السيارات في التنقل (على سبيل المثال)؟ ممكن، ولكن بالنظر إلى المشاكل الملحّـة، فمن شأن ذلك أن يكون قطرة في المحيط فقط. الأرض بحاجة إلى تغييرات نموذجية وجذرية في طريقة استخدامنا للموارد الطبيعية ايضا.

ما الذي يمكن فعله؟

يمكن أن تكون الأزمة المالية الحالية فرصة حقا. ولكن يتوجب على هؤلاء الذين قدسوا فكرة "النمو المستمر"، أن يدركوا بأنه لا يمكن الاستمرار هكذا، وبأن الزيادة في

استهلاك الموارد الطبيعية تجعلنا أكثر فَقراً وتقَوّض مستقبلنا. من بين أمور أخرى، نحن بحاجة إلى:

- إصلاحات ضريبية بيئية، وهو ما يعني ببساطة، المزيد من الضرائب على الطاقة من مصادر احفورية، وخفض الضرائب المتعلّقة بالعمل.

- ولو أنّ الدول التي تستهلك موارد اكثر مِمّا تملك، أي الدول الدائِنة، تجتمع وتَعقد صَفقة مع الدول المُدينة، لشكل ذلك قفزة كبيرة إلى الأمام، حينها يمكننا ان نقول أننا أصبحنا أكثر حرصاً مع رأس المال الطبيعي الذي نملكه.

- من جهة أخرى، علينا إيجاد اتجاه جديد فيما يتعلّق بتصميم المدن. فهل يمكن المراهنة على بناء مُدن اقل استهلاكا للطاقة؟

- ان تلك الاتجاهات المقتصدة يمكن أن تكلّف غالياً في البداية، والتي لن يجنى ثمارها الا على المدى البعيد، فهل الشباب الأوروبي مستعد؟ مع العلم إننا كلما استهلكنا أقل من الطاقة ، كلما خفت الكلفة، وكلما قل الضغط على البيئة... ولكن كلما قلت الرفاهية أيضا.

- من ناحية أخرى، على البلدان النامية أن تأخذ قضية زيادة السكان وسؤ توزيعها بِجدّية أكبَر بكثير. على قاعدة علمنا بان الأرض محدودة الموارد، وإلا فإننا سنحكم على الجيل الآتي بمزيد من الفقر والبؤس والمخاطر.

- بالإضافة الى تعزيز دور الشباب والمرأة على المستويات كافة...

- على ان يكون المطلب المركزي في مفاوضات المناخ في كوبنهاغن، إخراج التكنولوجيا البديلة (الصديقة للبيئة) من إطارات اتفاقية التجارة العالمية، ومن حقوق الملكية الفكرية، لتصبح ملك الجميع وفي متناول كل سكان الأرض والمراكز والمؤسسات العلمية، ولاسيما تلك التي لا تبغي الربح ، وذلك كتعويض من البلدان الصناعية المتقدمة، المسببة الرئيسية تاريخيا بتغير المناخ، منذ "الثورة الصناعية"، للبلدان النامية والعالم اجمع. وهو الإجراء الافعل والأصدق لمعالجة قضية تغير المناخ. فهل يمكن للشباب الاورو- متوسطي ان يحمل هذا المطلب في الفترة القادمة، كمطلب منقذ لمستقبل الشباب ولكوكبنا المشترك وللاقتصاد العالمي في آن؟

*** ورقة مقدمة للملتقى الثالث للشباب الاورو- متوسطي الذي يعقد في لبنان بين 10 و13 ايلول 2009 تنظيم منبر المنظمات غير الحكومية الاورومتوسطي –لبنان بالتعاون مع مؤسسة فريديريش ايبرت- لبنان.**